جـامعـة الشـارقـة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلـة جامعـة الشـارقة للعلـوم القانونيـة

مجـلـة عـلـمية مـحكمـة

المجلد 23، العدد 1
رمضان 1446هـ / مارس 2026م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v23.i1.19

إلكترونية التقاضي والعدالة الناجزة في النظام القضائي السعودي: المزايا والتحديات

محمد الطيب عبدالله[1]

تاريخ الاستلام: 30-12-2024 **تاريخ القبول: 8-05-2025**

ملخص البحث:

تناول البحث تطور النظام القضائي في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030م، مسلطاً الضوء على دور إلكترونية التقاضي في تسريع العدالة وتحقيقها، ويقصد بذلك استخدام التكنولوجيا في مختلف مراحل التقاضي، من تسجيل الدعوى إلى إصدار الأحكام، مما يسهم في رفع كفاءة المحاكم وتحسين تجربة المتقاضين. ويوضح البحث أن إلكترونية التقاضي أدت إلى تقليل أمد التقاضي، وتقليل التكاليف، وتعزيز الشفافية والمساواة بين الأطراف. كما أتاح النظام إمكانية التقاضي عن بُعد، مما يسهل وصول الفئات المختلفة إلى العدالة، بما في ذلك السجناء وذوي الإعاقة. ويعتمد النظام على منصات متطورة مثل "ناجز" و"تراضي"، التي تسهم في تبسيط الإجراءات وتسوية النزاعات بشكل ودّي. وعلى الرغم من المزايا التي يحققها التقاضي الإلكتروني، إلا أنه يواجه تحديات تقنية وثقافية تشمل ضعف البنية التحتية في بعض المناطق وقلة الوعي الرقمي لدى بعض المستخدمين. كما أن حماية البيانات وسرية المعلومات تشكلان أولوية لضمان استدامة النظام وفعاليته

انتهى البحث إلى عدد من التوصيات شملت تعزيز التدريب التقني للمستخدمين، تحسين البنية التحتية، وتطوير نظم الحماية الإلكترونية. كما دعا إلى توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية وتكثيف حملات التوعية المجتمعية، مع التقييم المستمر للنظام لمعالجة التحديات وتعزيز الكفاءة. وسلط البحث الضوء على أهمية إلكترونية التقاضي كأداة لتحقيق العدالة الناجزة، مع التأكيد على ضرورة مواصلة تطويره لمواجهة التحديات وضمان استدامة المنظومة القضائية الرقمية في المملكة

الكلمات الدالة: التقاضي الإلكتروني، النظام السعودي، العدالة الناجزة، إجراءات التقاضي

(1) كلية الشريعة والقانون - جامعة المجمعة (المجمعة - المملكة العربية السعودية)
mo26102006@gmail.com

المقدمة

شـهدت المملكـة العربيـة السـعودية خلال السـنوات الأخيـرة تطـورًا ملحوظًـا فـي مجـال التحـول الرقمـي؛ إذ أصبـح القضـاء الإلكترونـي أحد أبـرز الركائـز التـي تعتمـد عليها المؤسسـات القضائيـة لتحقيـق العدالـة الناجـزة بكفـاءة وسـرعة. وتُعـد إلكترونيـة التقاضـي منظومـة متكاملـة تعتمـد علـى اسـتخدام التكنولوجيـا فـي جميـع مراحـل العمليـة القضائيـة، بـدءًا مـن تسـجيل الدعـاوى، مـرورًا بالمرافعـات الإلكترونيـة، وحتـى إصـدار الأحـكام وتنفيذهـا. وقـد جـاء هـذا التطـور كجـزء مـن رؤيـة السـعودية 2030، التـي تهـدف إلـى تحسين كفـاءة الخدمـات الحكومية، بمـا فـي ذلـك النظـام القضائـي، والـذي تـم فيـه رقمنـة 86.94% مـن الخدمـات القضائيـة فـي وزارة العـدل السـعودية[1].

يمثـل موضـوع إلكترونيـة التقاضـي أهميـة بالغـة، لا سـيما فـي ظـل التحديـات التـي يواجههـا النظـام القضائـي التقليـدي، مثـل طـول أمـد القضايـا وتكـدس الملفـات. ومـن خلال التقاضـي الإلكترونـي، يمكـن تحقيـق قفـزة نوعيـة فـي تسـريع إجـراءات التقاضـي، بمـا يضمـن تقديـم العدالـة بشـكل أسـرع وأكثـر شـفافية. علاوة علـى ذلـك، يسـهم هـذا النظـام فـي تسـهيل وصـول الأفـراد والمؤسسـات إلـى العدالـة، مـن خلال تقليـل الجهـد والتكاليـف المرتبطـة بالإجـراءات القضائيـة التقليديـة

إلا أن تطبيـق إلكترونيـة التقاضـي لا يخلـو مـن تحديـات، سـواء علـى الصعيـد التقنـي مثـل حمايـة البيانـات وسـرية المعلومـات، أو علـى الصعيـد القانونـي كضمـان النزاهـة والعدالـة الرقميـة. وبالنظـر إلـى هـذه الجوانـب، فـإن دراسـة دور إلكترونيـة التقاضـي فـي النظـام السـعودي تعـد خطـوة ضروريـة لفهـم تأثيـر هـذه المنظومـة علـى العدالـة الناجـزة، وتحديـد العوائـق التـي قـد تحـول دون الاسـتفادة المثلـى منهـا

أهداف البحث:

يسـعى هـذا البحـث إلـى تسـليط الضـوء علـى أبعـاد إلكترونيـة التقاضـي فـي المملكـة العربيـة السـعودية، وقيـاس مـدى إسـهامه فـي تسـريع وتيـرة العدالـة وتحقيقهـا، مـع التركيـز علـى التشـريعات المسـاندة، الممارسـات الحاليـة، والتحديـات التـي تواجههـا هـذه المنظومـة، بهـدف تقديـم توصيـات عمليـة لتعزيـز كفاءتهـا وتحقيـق الأهـداف المنشـودة. ومـن هـذا المنطلـق تتحـدد الأهـداف الرئيسـة للبحـث فيمـا يلـي:

(1) "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/an-ambitious-nation.

دراسة أثر إلكترونية التقاضي على سرعة الفصل في القضايا.

تحليل مدى تحقيق العدالة الناجزة والشفافية عبر المنصات الإلكترونية.

تقييم التحديات التي تواجه تطبيق إلكترونية التقاضي.

مشكلة البحث:

في ظل التحول الجذري الذي يشهده النظام القضائي السعودي مع اعتماد إلكترونية التقاضي كأداة حديثة تهدف إلى تحسين كفاءة العدالة وتسريع إجراءات التقاضي. ورغم أن هذه المنظومة تشكل أحد الأعمدة الأساسية للتحول الرقمي الذي تنشده المملكة ضمن رؤية 2030، إلا أن تحقيق الأهداف المرجوة منها يتطلب تقييمًا شاملًا لمدى فعاليتها. ويثير إلكترونية التقاضي تساؤلات حول قدرته على تقليل الزمن اللازم للفصل في القضايا وضمان العدالة الناجزة بكافة أبعادها، لا سيما في ظل وجود تحديات تقنية وتنظيمية. هذه التحديات تشمل حماية خصوصية البيانات، توفير بيئة رقمية آمنة، وضمان التزام الأطراف بمبادئ العدالة والشفافية. علاوة على ذلك، يطرح تطبيق إلكترونية التقاضي تساؤلات حول مدى تأثيره على العدالة الموضوعية والإجرائية مقارنة بالنظام التقليدي

من هذا المنطلق، تبرز إشكالية البحث في الحاجة إلى دراسة متعمقة لتحديد دور إلكترونية التقاضي في تسريع العدالة الناجزة في النظام القضائي السعودي، مع تحليل المعوقات التي قد تعيق تحقيق هذه الأهداف، ويتمثل السؤال الرئيس للورقة البحثية في:

ما دور إلكترونية التقاضي في تسريع إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة في النظام القضائي السعودي، وما أبرز التحديات التي تؤثر على كفاءته واستدامته؟

تساؤلات البحث:

في ضوء الإشكالية السابقة والسؤال الرئيس التي انتهت إليه يمكن طرح عدد من التساؤلات الفرعية التي تساعد في مناقشة السؤال الرئيس للبحث على النحو التالي:

- ما المقصود بإلكترونية التقاضي وكيف تسهم في تقليل الوقت اللازم للفصل في القضايا مقارنة بالتقاضي التقليدي؟
- ما الأدوات التقنية المستخدمة لتسريع إجراءات إلكترونية التقاضي في النظام القضائي السعودي؟
- ما مدى تأثير إلكترونية التقاضي على العدالة الناجزة الموضوعية (إنصاف

الأطـراف) والإجرائيـة (ضمـان سـير القضايـا بطـرق عادلـة)؟

- كيـف تؤثـر تقنيـات إلكترونيـة التقاضـي علـى مبـادئ الشـفافية والمسـاواة بيـن أطـراف الدعـوى؟
- مـا أبـرز التحديـات التقنيـة (مثـل أمـان المعلومـات وسـرية البيانـات) التـي تواجـه إلكترونيـة التقاضـي فـي المملكـة العربيـة السـعودية؟
- كيف تؤثر التحديات القانونية والتنظيمية على كفاءة وفعالية التقاضي الإلكتروني؟
- هـل يُعـدّ نقـص التأهيـل التقنـي لـدى بعـض القضـاة والمحاميـن عائقًـا أمـام نجـاح التقاضـي الإلكترونـي؟
- إلـى أي مـدى تتوافـق البنيـة التحتيـة التقنيـة فـي المحاكـم السـعودية مـع متطلبـات التقاضـي الإلكترونـي؟
- كيـف تؤثـر إلكترونيـة التقاضـي علـى تقليـل التكاليـف المرتبطـة بالإجـراءات القضائيـة التقليديـة؟
- كيـف يمكـن تحسـين الأنظمـة والقوانيـن لتعزيـز كفـاءة إلكترونيـة التقاضـي وضمـان تحقيـق أهدافـه؟

تحـاول الورقـة البحثيـة الإجابـة عـن هـذه التسـاؤلات لتغطيـة الأبعـاد المختلفـة للسـؤال الرئيـس، ممـا يسـاعد علـى تحليـل الموضـوع ومقاربتـه بشـكل شـامل ومنظـم

منهجية البحث:

للإجابـة عـن سـؤال البحـث الرئيـس والتسـاؤلات الفرعيـة، فـإن المنهجيـة المناسـبة هـي المنهـج الوصفـي التحليلـي، إذ يمثـل الوصـف ضـرورة منهاجيـة فـي جمـع المعلومـات والبيانـات المتعلقـة بنظـام إلكترونيـة التقاضـي فـي المملكـة العربيـة السـعودية، بمـا يشـمل التشـريعات، الإجـراءات التقنيـة، وأهـداف التحـول الرقمـي فـي القطـاع القضائـي. بينمـا يُمَكـن التحليـل مـن الوقـوف علـى مـدى تأثيـر إلكترونيـة التقاضـي علـى سـرعة الفصـل فـي القضايـا وتحقيـق العدالـة الناجـزة، مـع دراسـة العناصـر التقنيـة والقانونيـة التـي تسـهم فـي تعزيـز أو عرقلـة فعاليـة النظـام

ومـن ثـم يتيـح المنهـج الوصفـي التحليلـي وصـف (التقاضـي الإلكترونـي) بشـكل دقيـق وتحليـل تأثيـره علـى العدالـة الناجـزة وتسـريع التقاضـي، ممـا يسـاعد فـي تقديـم صـورة شـاملة ومدروسـة عـن الوضـع الراهـن. كمـا يُمكّـن التحليـل مـن استكشـاف التحديـات التقنيـة والتشـريعية

التـي تواجـه التطبيـق الفعلـي للتقاضـي الإلكترونـي

خطة البحث:

لمقاربـة موضـوع البحـث والإجابـة علـى التسـاؤلات التـي تثيرهـا الورقـة يمكـن تقسـيمها إلـى ثلاثـة مباحـث علـى النحـو التالـي:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني وبيان نشأته وتطوره وأساسه التشريعي.

المبحث الثاني: دور التقاضي الإلكتروني في تسريع وتحقيق العدالة.

المبحث الثالث: المزايا والتحديات التي تواجه التقاضي الإلكتروني.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

فهرسة المصادر والمراجع.

المبحـث الأول: مفهـوم التقاضـي الإلكترونـي وبيـان نشـأته وتطـوره وأساسـه التشـريعي

المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني لغةً واصطلاحًا:

الفـرع الأول: تعريـف التقاضـي لغـةً: أورده الزمخشـري فـي "أسـاس البلاغـة" أنـه يقـال: "قاضيتـه حاكمتـه، وقـد اسـتقضي علينـا فلان، واسـتقضاه السـلطان، وقضـى الله أمـراً، وقضـى فلان حاجتـه، وقضـى حوائجـه"،[1] ونحـو ذلـك ذكـره "الـرازي" فقـال: (الْقَضَـاءُ الْحُكْمُ وَالْجَمْعُ (الْأَقْضِيَـةُ) وَ(الْقَضِيَّـةُ) مِثْلُـهُ وَالْجَمْـعُ (الْقَضَايَـا)، وَ(قَضَـى يَقْضِـي بِالْكَسْـرِ (قَضَـاءً)؛ أَيْ: حَكَـمَ وَمِنْـهُ قَوْلُـهُ تَعَالَـى: (وقضـى رَبُّـكَ أَلَّا تَعْبُـدُوا إِلَّا إِيَّـاهُ) [الإسـراء: 23]،[2] ويقـال: "وَيُقَـال: تقاضَيتُـه حَقَّـي فقضانيـه؛ أي: تَجَازَيْتُـه فَجزَانِيـه،[3] و تقاضـى زيـدٌ عمـرًا الديـن؛ أي: أخـذه منه.[4]

(1) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت 538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، ج:2، ص:86.

(2) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (بيروت – صيدا: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، 1999م)، ص:255.

(3) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001)، ج:9، ص:171.

(4) أبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000)، ج:6، ص:483.

يتضح مما سبق أن مصطلح "التقاضي" مشتق من الفعل "تقاضى"، وهو صيغة تفاعل تُشير إلى المشاركة بين الأطراف، مما يعني أنه يعبر عن عملية التحاكم والتخاصم بين طرفين أو أكثر.

الفرع الثاني: تعريف التقاضي اصطلاحاً: فإنه يشير كما لدى "الجرجاني" إلى "إلزام أمر لم يكن لازما قبله"،[1] وهناك من عرفه بانه: بيان الحكم والإلزام به، وفصل الخصومات.[2]

في ضوء الدلالة اللغوية والاصطلاحية السابقة عرف بعض الفقهاء إلكترونية التقاضي على "أنه سلطة تُمنح لعدد من القضاة النظاميين لتمكينهم من مباشرة الدعوى والإجراءات القضائية باستخدام وسائل إلكترونية حديثة، ويتم ذلك ضمن إطار منظومة قضائية معلوماتية متكاملة تشمل الوسائل والأطراف المعنية، وتعتمد على تقنيات الشبكة العنكبوتية وبرامج محوسبة متقدمة للنظر في الدعاوى وإصدار الأحكام وتنفيذها. يهدف هذا النظام إلى تسريع الفصل في المنازعات القضائية وتسهيل الإجراءات على المتقاضين".[3]

وهذا التعريف يتسم بالعمومية والدقة والوضوح؛ إذ يغطي إجراءات التقاضي الإلكتروني منذ إقامة الدعوى؛ وصولاً إلى تنفيذ الأحكام

وهناك من يعرفه بأنه "نظام قضائي معلوماتي ذكي يهدف إلى أتمته جميع إجراءات التقاضي في البيئة الإلكترونية، من خلال استخدام أجهزة الحاسوب المتقدمة والذكاء الاصطناعي، وذلك لتعزيز سرعة الفصل في الدعاوى وتيسير إجراءاتها".[4] ويؤخذ عليه القصور لتجاهله لكثير من الإجراءات التي يقضيها هذا النوع من التقاضي

وفي ضوء ما سبق نخلص إلى أن دلالة إلكترونية التقاضي تعكس استخدام التكنولوجيا الحديثة، خاصة الإنترنت والتقنيات الرقمية، لتسهيل عملية التقاضي وإدارة القضايا القضائية.

---

(1) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983)، ص:177.

(2) عبد الكريم اللاحم، المطلع على دقائق زاد المستقنع فقه القضاء والشهادات، الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 2012)، ج:1، ص:8. جواهر الكتبي وعلي تركي، إجراءات التقاضي عن بعد في ضوء قانون الإجراءات المدنية الإماراتي ولائحته التنظيمية (وفق آخر التعديلات بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 18 لسنة 2018 وقرار مجلس الوزراء رقم 33 لسنة 2020م) دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية، مجلد 20، عدد 3، جامعة الشارقة (2023) :383.

(3) حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، (عمّان: دار الثقافة للنشر، 2010)، ص:57.

(4) أخلف سامية، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، الجزائر (2021):21.

يشمل ذلك تقديم الدعاوى، تبادل المستندات، عقد الجلسات، إصدار الأحكام، وتنفيذها عبر وسائل إلكترونية متطورة. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق العدالة الناجزة بكفاءة أعلى، تقليل الوقت والتكاليف، وتوفير تجربة ميسرة للمتقاضين. ويتح إلكترونية التقاضي في النظام السعودي لأطراف الدعوى الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية كما تمكنهم من الترافع الإلكتروني وتبادل المذكرات والرد على طلبات الدائرة، وتقديم المستندات والمحررات وعقد (الجلسة الكتابية) و(الجلسة المرئية)، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة[1].

وبعد النظر والتمعن في التعريفات السابقة يمكن للباحث صياغة تعريف للتقاضي الإلكتروني "بأنه منظومة قضائية إلكترونية من خلال الغرف الافتراضية يمكن بواسطتها تطبيق إجراءات التقاضي التقليدي كافة؛ مستعينة بأنظمة وبرامج وأجهزة حاسوبية؛ للوصول إلى سرعة الفصل في القضايا المختلفة، والتيسير على المتقاضين، مع توفير ضمانات المحاكمة العادلة"

المطلب الثاني: نشأة التقاضي الإلكتروني وتطوره

إن مفهوم المحكمة الإلكترونية يدور حول الانتقال بالقضاء من الشكل التقليدي في تقديم الدعاوى، والحضور الشخصي إلى قاعة المحكمة، إلى استعمال أدوات المعلوماتية والتكنولوجيا والتقنيات المتطورة في خلق كيان افتراضي عبر وسائل التكنولوجيا للتقاضي صوتاً وصورة عبر الأثير، وقد ظهرت فكرة إلكترونية التقاضي لأول مرة في التاريخ المعاصر بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث استُخدمت الشبكة العنكبوتية لتسوية منازعات التجارة الإلكترونية من خلال التحكيم الإلكتروني وبرنامج "القاضي الافتراضي". وتعود هذه الفكرة إلى مارس 1996م، حينما طرحها أساتذة مركز القانون وأمن المعلومات، بدعم من جمعية المحكمين الأمريكيين (AAA)، ومعهد قانون الفضاء الإلكتروني (Cyber Space Law Institute)، والمركز الوطني لبحوث المعلوماتية الأمريكي. وكان الهدف الأساسي للمشروع هو تقديم حلول سريعة للنزاعات المرتبطة بالإنترنت، عبر وسطاء معتمدين يمتلكون خبرة قانونية في التحكيم والقوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية والعقود وقانون الإنترنت. اعتمد النظام على تواصل القاضي الافتراضي مع أطراف النزاع من خلال البريد الإلكتروني، مع الالتزام بالفصل في القضايا خلال مدة لا تتجاوز 72 ساعة.[2]

(1) "التقاضي الإلكتروني"، وزارة العدل السعودية، https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Pages/eLitigation.aspx

(2) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية "المفهوم والتطبيق"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، جامعة دمشق (2012):188.

وفي إطار النظام السعودي فقد أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز أمراً ملكياً بالموافقة على محضر لجنة الأنظمة الأساسية بالديوان الملكي رقم 28/4 بتاريخ 6/2/1428هـ، والذي أطلق بموجبه مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، بميزانية مخصصة بلغت سبعة مليارات ريال. وفي إطار هذا المشروع، قامت وزارة العدل ببناء مركز معلومات حديث يعتمد على تقنية الحوسبة السحابية (Cloud Computing)، ونقل جميع أنظمة التشغيل والخدمات إلى بيئة افتراضية (Virtualization)، مما سهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وضمان سرعة استعادة النظام وتشغيله عند الحاجة. ولتعزيز الأمن الإلكتروني واستمرارية العمل، تم توفير جدران حماية (Firewalls) لمركز المعلومات بهدف تحقيق مستوى عالٍ من الأمان. كما أُعيدت هندسة الإجراءات القضائية بالكامل لتصبح عمليات إلكترونية تعمل ضمن أنظمة متكاملة، مما يعكس التحول الشامل نحو الأتمتة والتطوير التقني في العمل القضائي.[1]

وتعتبر محكمة جدة هي أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعتمد نظام إلكترونية التقاضي باستخدام النظام الشامل، والذي يغطي جميع مراحل الدعوى القضائية. يبدأ هذا النظام من التسجيل الإلكتروني للدعوى، مرورًا بالإعلان الإلكتروني، وصولاً إلى إصدار الحكم القضائي. ويتم تقديم صحيفة الدعوى من خلال دخول المدعي إلى موقع المحكمة وتسجيلها إلكترونيًا، حيث تُدار جميع إجراءات التقاضي داخل المحكمة بشكل إلكتروني حتى إصدار الحكم في الجلسة الأخيرة. وفي مجال القضاء الإداري، أطلق ديوان المظالم البوابة الإلكترونية التي تقدم مجموعة من الخدمات الرقمية المتطورة. من أبرز هذه الخدمات "نافذة المعرفة"، وهي قاعدة بيانات شاملة تحتوي على الأنظمة، اللوائح، القرارات، والمواد القانونية الأخرى. تتيح هذه النافذة للقضاة، المحامين، والخصوم الوصول إلى المعلومات القانونية اللازمة لدعم الدعاوى المنظورة، كما تسهم في تعزيز الترافع الإلكتروني عبر ربطها بالسوابق القضائية والمبادئ المستقرة في قضاء الديوان.[2]

المطلب الثالث: الأساس التشريعي لإلكترونية التقاضي في النظام السعودي

في ظل السعي الحثيث للمملكة العربية السعودية في مواكبة التطورات والمستجدات التكنلوجية والمعلوماتية والاستفادة منها في كل المجلات ومنها تطوير المرفق القضائي من خلال إدخال وسائل الاتصال الحديثة في إجراءات التقاضي، في سبيل ذلك أصدرت بعض

(1) عبد العزيز سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية" دراسة تأصيلية مقارنة"، الرياض: (دار جامعة نايف للنشر، 2017)، ص:191–192.

(2) أشرف جودة محمد، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر". مجلة الشريعة والقانون، المجلد 3، العدد 35، (2020):43.

المراسم والأوامر الملكية التي تؤطر وتضع الأسس التشريعية والقانونية للبنية الرقمية وإلكترونية التقاضي ومنها ما يلي:

- الأمر السامي الكريم رقم (7/ ب / 2427) بتاريخ 1/16/ 1424هـ المتضمن الموافقة على قيام وزارة المالية بالمضي قدما في إنشاء برنامج للحكومة الإلكترونية.
- الأمر السامي الكريم رقم (133) بتاريخ 1424/05/21هـ القاضي بإيكال مهمة الإشراف على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ووضع الخطط التطويرية لهذا القطاع وتنفيذها، إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومنها ما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية الحكومية.
- الأمر السامي الكريم رقم (7/ ب / 33181 بتاريخ 1424/7/10هـ القاضي بإحالة ما يتعلق بوضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها، إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المرسوم الملكي رقم (م/8) بتاريخ 8/3/ 1428هـ، الموافق 27/3/2007م بشأن نظام التعاملات الإلكترونية.

الأمر الملكي(4/28) بتاريخ 6/2/1428 هـ بشأن الموافقة على محضر لجنة الأنظمة الأساسية بالديون الملكي بإطلاق مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، وخصص له ميزانية تبلغ 7 مليارات ريال سعودي.[1]

وفي ضوء تلك الأوامر والمراسيم الملكية فإن المشرع السعودي لم يكن بمنأى عن المستجدات والتطورات التقنية والمعلوماتية التي طرأت على السلك القضائي، ومن ثم فقد اهتم اهتماما كبيرا بهذه المسألة، وكان إصدار المرسوم الملكي في نظام التعاملات الإلكترونية؛ والذي أكد بمقتضاه على حجية التوقيع الإلكتروني الملزم؛ إذ نص على أن: "يكون التعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية صحتها ملزمة، ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ بسبب أنها تمت كليا أو جزئيا بشكل إلكتروني، بشرط أن تتم تلك التعاملات أو السجلات والتوقيعات الإلكترونية بحسب الشروط المنصوص عليها في هذا النظام".[2]

وتكلم المشرع السعودي في النظام نفسه عن الكتابة الإلكترونية، ناصا على أن "السجل الإلكتروني: البيانات التي تنشأ أو ترسل أو تسلم أو تبث أو تحفظ بوسيلة إلكترونية، وتكون

(1) عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، ص:188–192.

(2) المادة (1/5) من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، رقم (م/8) في 8/3/1428هـ

قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن فهمها ". [1]

كما أن المشرع السعودي قد أشار أيضًا في هذا النظام إلى أن المعلومات في السجل الإلكتروني تكون ذات أثر قانوني في حالة أصلها؛ بحيث تستعمل في هذا الصدد وسائل وضوابط فنية للاستيثاق من سلامتها ودقتها في شكلها النهائي.[2]

في ضوء النصوص التشريعية والأوامر الملكية التي تم استعراضها يتضح أن المملكة العربية السعودية قد اتخذت خطوات متقدمة نحو رقمنة القضاء. إلا أن هناك بعض الملاحظات التي ينبغي التأكيد عليها:

التأسيس التدريجي لإلكترونية التقاضي: جاءت القرارات الملكية تباعًا منذ عام 1424هـ (2003م) لتعزيز التحول الإلكتروني، لكن لم يكن هناك إطار قانوني واضح يحدد مراحل التحول الرقمي للقضاء بشكل دقيق منذ البداية. فلم يتبلور إطار شامل لإلكترونية التقاضي إلا مع المرسوم الملكي لنظام التعاملات الإلكترونية (1428هـ)، مما يشير إلى تأخر نسبي في التأسيس القانوني المباشر مقارنة بالدول التي سبقت المملكة في هذا المجال

التوقيع الإلكتروني وحجيته: تأكيد المرسوم الملكي على حجية التوقيع الإلكتروني والسجلات الإلكترونية خطوة إيجابية، لكنها تتطلب تكاملًا مع قوانين الإثبات والقوانين الإجرائية لضمان قبولها دون عراقيل في المحاكم. كما لم يوضح النظام آليات الاعتراض على صحة التوقيع الإلكتروني، مما قد يفتح المجال لنزاعات تتعلق بالمصداقية والتزوير

دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات: أسندت الأوامر الملكية مسؤولية تطوير التعاملات الإلكترونية الحكومية إلى وزارة الاتصالات، وهو توجه منطقي لكن قد يكون من الأفضل وجود هيئة قضائية متخصصة في الرقمنة القضائية لضمان مواءمة القوانين الرقمية مع طبيعة العمل القضائي، وهو ما استدركه المشرع لكنه خطوة جاءت متأخرة نسبيًا

(1) المادة (13/1) من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، رقم (م/8) في 3/8/1428هـ.

(2) المادة (8) من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، رقم (م/8) في 3/8/1428هـ.

المبحث الثاني: دور التقاضي الإلكتروني في تسريع وتحقيق العدالة في النظام السعودي

في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، وفي ظل ما يمثله إلكترونية التقاضي من تحولاً رقميًا يهدف إلى تحسين النظام القضائي من خلال تسريع وتسهيل الإجراءات. وما يتيحه من تقديم الدعاوى، وتبادل المذكرات، وحضور الجلسات عن بُعد، مما يسهم في تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالتقاضي. وبفضل هذه المزايا، يعزز إلكترونية التقاضي تحقيق سرعة الفصل في القضايا، ويرفع كفاءة العمل القضائي، مع تحقيق الشفافية وتيسير وصول الأفراد إلى العدالة بشكل فعال ومتكامل، وفي إطار تحقيق ذلك فقد أطلقت وزارة العدل السعودية،[1]* والمجلس الأعلى للقضاء،[2] وديوان المظالم عدد كبير جداً من الخدمات الإلكترونية.[3] ولإبراز كل ذلك نتناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول: مبادئ وضمانات المحاكمة العادلة في التقاضي الإلكتروني:

ضمانات المحاكمة العادلة تفرض علينا التوقف عند التفاعل بين الواقع والقانون، بل وحتى بين المنطق والقانون. وتتمثل هذه الحقيقة في التأكيد على أن فوائد ومزايا إلكترونية التقاضي وتقنيات الاتصال عن بُعد في الإجراءات القضائية، سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة، يجب ألا تأتي على حساب انتهاك أو إهدار ضمانات المحاكمة العادلة للمتهم. فعلى الرغم من التحول نحو النظام الإلكتروني، الذي يتسم بسرعة البت في القضايا، واستلام الملفات إلكترونيًا، وتقليل النفقات المرتبطة بنقل النزلاء أو المحكوم عليهم من وإلى الجهات القضائية، إلا أن هذا التطور يجب أن يخضع لمعادلة توازن دقيقة بين حق الدولة في فرض العقاب وحق الفرد، أو بالأحرى المتهم، في الحصول على محاكمة عادلة. فالسلطة القضائية، وفقًا للقانون والدستور، ملزمة بضمان كافة الحقوق والضمانات المكفولة

(1) من مبادرات الوزارة مبادرة نظام إدارة القضايا المتكامل ويعني التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات منظومة التقاضي وذلك من خلال أتمته جميع الأعمال الإدارية والمعلوماتية، ابتداءً من مرحلة قيد الدعوى وتسجيلها، مرورًا بإجراءات التبليغ، ومن ثم دعم عمليات التقاضي ومتابعة القضايا، وانتهاء بعمليات التنفيذ. كما أن من الركائز الاستراتيجية لتحقيقه رؤية المملكة 2030 م تطوير التعاملات الإلكترونية من خلال زيادة نسبة الخدمات المقدمة للمستفيدين ومستويات الإتاحة لها ورفع كفاءة الإجراءات الداخلية للوزارة. "مبادرة نظام إدارة القضايا المتكامل"، وزارة العدل السعودية،
https//:www.moj.gov.sa/ar/Ministry/vision2030/Pages/ntp_moj.aspx

(2) "موقع المجلس الأعلى للقضاء"، https://www.scj.gov.sa.

(3) "من الأهداف الاستراتيجية لديوان المظالم 1442-1437هـ (2020): الهدف الثاني التحول الإلكتروني لأعمال ديوان المظالم خلال خمس سنوات"
https://www.bog.gov.sa/StrategicPlan/Pages/StrategicFeatures.aspx.

للمتهم، دون المساس بجوهر العدالة أو التقليل من معاييرها الأساسية.[1]

ومن المبادئ الراسخة في جميع الأنظمة القانونية أن لكل دولة الحق في فرض العقوبات المناسبة على مرتكبي الجرائم، بهدف حماية مصالح المجتمع وأفراده، ومع ذلك، فإن ممارسة هذا الحق تظل مشروطة بالتزام الدولة بضمان الضوابط المتعلقة بالمحاكمة العادلة.[2]

فالحق في المحاكمة العادلة يُعد أحد أبرز حقوق الإنسان وأكثرها أهمية، لما له من دور محوري في حماية سائر الحقوق الأساسية. فكلما ازدادت هذه الحقوق والضمانات تعزيزاً، اقتربنا من تحقيق مفهوم المحاكمة العادلة. وعلى النقيض، فإن تراجعها أو غيابها يؤدي إلى ظهور محاكمات غير عادلة تنتهك حقوق الأفراد بشكل جائر وغير مبرر.[3]

وبناءً على ما سبق فإن ضوابط المحاكمة العادلة تُجسد مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُؤسس لنظام متكامل يهدف إلى صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية. ولضمان تطبيق إجراءات المحاكمة الجنائية العادلة بشكل فعّال، لابد من وجود قواعد تنظيمية واضحة تُحدد سير هذه الإجراءات. كما يتعين توفير جميع الضمانات اللازمة للمتهم بما يكفل له الشعور بالطمأنينة تجاه حماية حقوقه وعدم تعرضه للظلم، فضلاً عن ترسيخ ثقته بعدالة القضاء من خلال الأسباب التي تستند إليها المحكمة في إصدار حكمها بالدعوى التي يمثل أمامها[4].

وقد أطلقت وزارة العدل السعودية مجموعة من الإجراءات الإلكترونية المبتكرة، التي مكّنت القضاة من الوصول إلى أنظمة المحاكم والاطلاع على القضايا ومعالجتها عن بُعد. كما وفّرت الوزارة للمتقاضين إمكانية رفع الدعاوى إلكترونيًا ومتابعة سيرها عبر الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب. وسعت الوزارة إلى تعزيز كفاءة قطاع العدالة من خلال أرشفة القضايا إلكترونيًا وتوفير خدمات الاتصال المرئي عن بُعد في أكثر من (40) محكمة. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد هذا النظام في السجون لضمان تقليل تنقل النزلاء لمسافات

(1) عبد الله ماجد العكايلة، "أثر تقنية الاتصال عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة"، مقالة منشورة، على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/599871

(2) عمار بوضياف، المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة، (جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010)، ص:9.

(3) رمضان غسمون، الحق في المحاكمة العادلة من خلال التشريع الوطني الجزائري والتشريع الدولي، الجزائر، (الألمعية للنشر والتوزيع، 2010)، ص:18.

(4) حاتم بكار، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة: دراسة تحليلية تأصيلية انتقادية مقارنة، (منشأة المعارف، الإسكندرية،1997)، ص:156.

طويلة للوصول إلى الجهات القضائية، مما يعزز من سهولة الوصول إلى العدالة ويحقق الكفاءة التشغيلية.[1] والتسهيل على القضاة والخصوم وتوفير الوقت والجهد والتكلفة، ومن أهم تلك الخدمات التي أتاحتها الوزارة ما يلي[2]:

وفيما يلي نحاول التوقف على أهم الإجراءات التي يمر بها إلكترونية التقاضي بدءًا من الإبلاغ بالدعوى وانتهاءً بالنطق بالحكم، للوقوف على مدى تحقيق إلكترونية التقاضي للعدالة الناجزة في إطار تطبيقه في النظام السعودي

الفرع الأول: تقنيات ووسائل التقاضي الإلكتروني:

أولاً- تقنيات التقاضي الإلكتروني في النظام السعودي:

في إطار التطبيق العملي لتقنيات إلكترونية التقاضي أوضحت وزارة العدل أن 95% من الجلسات القضائية تُعقد عن بُعد عبر خدمة التقاضي الإلكتروني، مما أسهم في الاستغناء عن (90) مليون ورقة، وتقليل الحاجة للحضور الشخصي، وتسهيل الوصول إلى العدالة، وعقدت المحاكم خلال الـ 7 سنوات الماضية (15.5) مليون جلسة قضائية منها (6.5) مليون جلسة عن بعد، وأصدرت 5.1 مليون حكم قضائي منها 2.6 مليون حكم عبر التقاضي الإلكتروني. [3]

واعتمدت المملكة العربية السعودية على مجموعة من الأدوات لتسريع العملية القضائية عبر خدمة التقاضي الإلكتروني، مما أسهم في تحسين الكفاءة وتقليل مدة التقاضي. من أبرز هذه الأدوات أو المنصات:

1. منصة "ناجز": تُعد منصة "ناجز" البوابة الرئيسية للخدمات القضائية الإلكترونية، حيث تتيح للأطراف تقديم الدعاوى، متابعة الإجراءات، الحصول على المستندات، والتواصل مع القضاة والمحامين عن بُعد. [4] وبحسب رصد بعض الجهات الإعلامية المعنية، فإن المحاكم تنجز القضايا بشكل إلكتروني عبر بوابة "ناجز"، كما تتوفر خدمة الاستئناف على الأحكام عبر ناجز، وبخطوة واحدة فقط ولحظياً تنتقل القضية من محكمة الدرجة الأولى إلى الاستئناف، وأسهمت كل هذه

(1) عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، ص:192وما بعدها.

(2) صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية "المفهوم والتطبيق":188.

(3) "عكاظ، واقع التقاضي الإلكتروني بلغة الأرقام"، https://www.okaz.com.sa/investigation/na/2134918?utm_source=chatgpt.com.

(4) "التقاضي الإلكتروني في المحاكم السعودية"، https://www.fklaw.sa/electronic-litigation/?utm_source=chatgpt.com.

التطورات في اختصار عمر القضية بنسبة 79%..[1]

2. منصة "تراضي": تهدف منصة "تراضي" الإلكترونية إلى تسوية النزاعات وديًا عبر الإنترنت، مما يحد من الحاجة إلى اللجوء للمحاكم ويسهم في تسريع حل القضايا. ووفقًا لوزارة العدل السعودية، فقد نجحت المنصة في إنهاء أكثر من 6,000 قضية تجارية صلحًا، بعيدًا عن الإجراءات القضائية التقليدية وأروقة المحاكم، وذلك من خلال إجراءات ميسرة وسريعة. وتعمل هذه الخدمة الرقمية (taradhi.moj.gov.sa) من خلال "مركز المصالحة" ، مستهدفًا تعزيز ثقافة الصلح في المجتمع كبديل مفضل لتسوية النزاعات. ويعتمد المركز على مصلحين مؤهلين ومتخصصين في شتى مجالات النزاع، وفق إطار مؤسسي وتشريعات معتمدة، مما يسهم في خلق بيئة استثمارية آمنة ومس

3. مركز تدقيق الدعاوى ومركز تهيئة الدعاوى: أطلقت وزارة العدل السعودية، مركزين لتعزيز التحول للقضاء المؤسسي، مركز تدقيق الدعاوى، ومركز تهيئة الدعاوى، ويعمل في المركزين نحو 800 موظف وموظفة، يعمل هذان المركزان على ضمان سلامة واكتمال صحائف الدعاوى المقدمة إلكترونيًا، وتحضير القضايا لنظر الدوائر القضائية، مما يسهم في تسريع العملية القضائية.ويتلقى المركز صحيفة الدعوى المقدمة إلكترونيا، ليضمن سلامتها واكتمالها، وتنتقل بعد ذلك الدعوى بشكلها النموذجي إلى مركز تهيئة الدعاوى الذي بدوره يعد القضية لنظر الدائرة القضائية، ويتم تبليغ أطراف القضية بموعد الجلسة الأولى إلكترونياً. وأوضحت وزارة العدل أنه تم إنجاز أكثر من (6.2) ملايين عملية لتدقيق وتهيئة صحائف الدعوى الواردة إلى جميع محاكم المملكة منذ تدشين المركزين. أنجز منها مركز تدقيق الدعاوى أكثر من(5.7) ملايين عملية لتدقيق صحائف الدعوى الواردة لجميع محاكم المملكة منذ تدشينه، فيما أنجز مركز تهيئة الدعاوى أكثر من 536 ألف عملية.[2]

ثانياً- وسائل التقاضي الإلكتروني:

الوصول الإلكتروني لأنظمة المحاكم: وفرت الوزارة للقضاة إمكانية الدخول إلى أنظمة المحاكم والتعامل مع القضايا عن بُعد عبر الإنترنت في أي وقت. يتم التحقق من هوية

(1) " واقع التقاضي الإلكتروني بلغة الأرقام"
https//:www.okaz.com.sa/investigation/na?2134918/utm_source=chatgpt.com

(2) "موقع وزارة العدل السعودية"، https://www.moj.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/NewsDetails.aspx?itemId=1536.

المستخدم عبر رسائل نصية قصيرة وكلمة مرور

تقنيات الاتصال والتواصل: وتشمل تلك التقنيات تقنية VoIP: لتبادل الصوت عبر شبكات البيانات، والاجتماعات المرئية: توفير الاتصال المرئي عبر برامج مثل "Video Conference"، مع تفعيل المكالمات الجماعية المرئية في أكثر من 40 محكمة لعقد الاجتماعات وتدريب الموظفين عن بُعد

البوابات الإلكترونية، وتشتمل على بوابتين الأولى البوابة الخارجية: تقدم خدمات إلكترونية للمراجعين ومنسوبي الوزارة عبر موقعها الإلكتروني. تشمل هذه الخدمات الاستعلام عن مأذوني الأنكحة، المحامين، وصحيفة الدعوى، أما الثانية فهي البوابة الداخلية: مخصصة لمنسوبي الوزارة وتشمل خدمات إلكترونية لتسهيل العمليات الإدارية

التحقق من الهوية والبصمة: تمكين القضاة وكتّاب العدل من مطابقة رقم الهوية مع بصمة الشخص للتحقق من هويته أثناء القضايا أو إصدار الوكالات، مما يُلغي الحاجة إلى المعرفين ويحد من جرائم انتحال الشخصية

التقاضي عن بُعد للسجناء: توفير إمكانية التقاضي عن بُعد للسجناء من داخل السجون عبر دوائر تلفزيونية مغلقة، مما يقلل من الحاجة لنقل السجناء ويضمن حقوقهم الشرعية والنظامية

خدمة الاستحلاف القضائي عن بُعد: تُمكّن دائرة قضائية من تنفيذ إجراءات قضائية محددة كاستجواب الخصوم أو سماع البينة عبر الاتصال المرئي، مما يضمن التواصل الفعّال والمباشر بإشراف قضائي

الترجمة الفورية: إنشاء مركز ترجمة بالتعاون مع جامعة محلية لتوفير أكثر من 40 مترجمًا يقدمون خدمات الترجمة الفورية لأهم اللغات العالمية

التطبيقات الذكية: تطوير تطبيق للهواتف الذكية على نظام الإندرويد يتيح للمستخدمين الاستعلام عن الوكالات، أسماء المحامين، مأذوني الأنكحة، والقضايا ومواعيد الجلسات

شاشات الخدمة الذاتية (KIOSK): توفير شاشات خدمة ذاتية تتيح للمستفيدين الاستعلام عن المعاملات باستخدام رقم البطاقة الشخصية أو السجل التجاري

خدمات الرسائل النصية وهاتف المعلومات (SMS) : تقوم بالتنبيه والتذكير بالمواعيد والخدمات. أما هاتف المعلومات فإنه يقدم معلومات شاملة حول الخدمات والإجراءات

المطلوبة لدى المحاكم وكتابات العدل.[1]

الفرع الثاني: مبادئ المحاكمة الإلكترونية:

أولاً- مبدأ علانية جلسات المحاكمة:

المراد بمبدأ علانية الجلسات أن يكون نظر القضية من خلال جلسات علنية؛ وهذا يتطلب إذن القاضي لغير الأطراف بحضور مجلس القضاء؛ فيسمعون ويشاهدون كل ما يدور فيه من وقائع

وبناء على ما تقرر نظاماً فإن مبدأ علانية جلسات التقاضي أمر ثابت قرره التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية؛ إذ نص نظام القضاء الصادر عام 1395هـ على مبدأ علانية المحاكمة في المادة (32) بقولها: "جلسات المحاكم علنية إلا إذا رأت المحكمة جعلها سرية؛ مراعاة للآداب العامة أو حرمة الأسرة أو محافظة على النظام العام"، وقد نصت المادة (61) من نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربيةً السعودية على ذلك أيضا؛ فجاء فيها: "تكون المرافعة علنية إلا إذا رأى القاضي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من أحد الخصوم إجراءها سراً محافظة على النظام، أو مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة"، وعلاوة على ذلك فقد أخذ نظام الإجراءات الجزائية بهذا المبدأ في مادته (155) التي نصت على أن "جلسات المحاكم علنية، ويجوز للمحكمة -استثناء- أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها؛ مراعاة للأمن، أو محافظة على الآداب العامة، أو كان ذلك ضرورياً لظهور الحقيقة"

ولتحقيق ثقة المجتمع في التقاضي الإلكتروني يمكن تحقيق مبدأ علانية الجلسات من البث المباشر من الغرفة الإلكترونية لموقع المحكمة الإلكتروني أو لدوائر المعلومات القضائية على الشبكة العنكبوتية؛ فيتاح بذلك لكل من له علاقة بالدعوى وللجمهور بشكل عام مشاهدة وقائع التقاضي، وكأنهم حاضرون بأشخاصهم في قاعة المحكمة

وخلاصةً نجد أن هذا المبدأ متقرر في القوانين المقارنة، فقد نصت المادة (79) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي على أن: "باستثناء دعاوي الأحوال الشخصية والتركات، تكون المرافعة علانية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم إجراءها سرًا محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب أو لحرمة الأسرة"[2] وبنفس هذا اللفظ نصت المادة (101) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، ونظرًا لأن

(1) عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، ص :192 – 195.

(2) مرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية، المادة (79).

الدائرة توفر رابطًا إلكترونيًا للخصوم والأطراف المستدعين، فإن هذا الرابط يمكن - من الناحية التقنية - مشاركته مع أطراف أخرى، سواء من قبل الدائرة نفسها أو من قبل الخصوم من خلال نشر الرابط. وبناءً على ذلك، يتيح هذا الإجراء إمكانية حضور الجلسة المرئية للخصوم وغيرهم، مما يضمن في هذه الحالة عدم المساس بمبدأ علانية التقاضي

ثانياً- مبدأ شفوية المرافعة:

إن مبدأ الشفوية في إجراءات الدعوى والمرافعات هو الأصل في النظام القضائي عموماً ومتحققاً في نظام التقاضي الإلكتروني حيث أن نظام الدوائر المغلقة عبر الكونفرنس يتيح شفوية المرافعات ولا يهدر هذا المبدأ الأصيل؛ إذ يتمكن المحامون من الترافع مشافهة بالصوت والصورة عبر الغرفة الإلكترونية أمام القاضي وأطراف التقاضي، كما يمكنهم رفع مذكرات الترافع وإرفاقها في شكل صور إلكترونية ضمن وثائق ومستندات القضية؛ وبذلك يكونون قد حققوا مبدأ المشافهة على الوجه الأكمل، علاوة على تحقيق مسألة التدوين والتسجيل في الوقت نفسه

وفي ضوء ما سبق يُعَد التحول الرقمي في قطاع العدالة السعودي خطوة متقدمة في تسهيل الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة الناجزة، حيث توفر وزارة العدل خدمات متعددة مثل التقاضي عن بُعد، والتحقق الإلكتروني من الهوية، والترجمة الفورية، وغيرها. ورغم أن هذه الخدمات تُسهم في تقليل الوقت والجهد وتحدّ من التكدس في المحاكم، إلا أنها تواجه بعض التحديات مثل احتمالية الاختراقات الأمنية، ومدى تكيف جميع المستخدمين مع الأدوات التقنية. ومن منظور مقارن، نجد أن دولًا مثل إستونيا قد سبقت في اعتماد نظام المحاكم الرقمية بالكامل، حيث تتيح التقاضي الإلكتروني بنسبة تفوق 90% من القضايا، مدعومًا ببنية تحتية رقمية متقدمة تعتمد على التشفير القوي والتوقيع الإلكتروني الإلزامي، بينما نجد أن دولًا أخرى مثل ألمانيا تتبنى نهجًا أكثر تحفظًا؛ إذ تُشترط بعض الإجراءات الورقية في مراحل معينة لضمان التحقق من المستندات بشكل دقيق. وفي هذا الإطار، يُمكن للمملكة تطوير منظومتها عبر تعزيز تشريعات حماية البيانات، وزيادة التدريب القانوني على استخدام التقنيات الرقمية

ومن المفيد أن نوضح أن التجربة السعودية في تسريع إجراءات التقاضي الإلكتروني على النحو السابق تُعد نموذجًا متقدمًا في التحول الرقمي للعدالة؛ إذ تحقق كفاءة عالية في تقليل مدد التقاضي وتحسين الوصول إلى العدالة، وهو ما يتضح من أرقام الجلسات والأحكام الإلكترونية. ومع ذلك، يظل هناك عدد من التحديات المحتملة، مثل ضمان العدالة الإجرائية والقدرة على الوصول العادل للتكنولوجيا لجميع الأطراف، خصوصًا في المناطق الأقل تحضرًا أو بين الفئات غير المتمكنة رقميًا. كما أن الاعتماد الكبير على المنصات

الإلكترونية مثل "ناجز" و"تراضي" يثير تساؤلات حول الأمان السيبراني وحماية البيانات القضائية الحساسة

بالمقارنة مع أنظمة التقاضي الإلكتروني في دول أخرى، نجد أن النموذج السعودي يقترب من التجربة الإستونية التي تعتمد على القضاء الرقمي بالكامل، ولكن في حين أن إستونيا تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرارات القضائية، لا يزال النظام السعودي يركز أكثر على رقمنة الإجراءات التقليدية دون تدخل مباشر للذكاء الاصطناعي في الأحكام. في المقابل، النظام البريطاني، رغم تحوله الرقمي، لا يزال يحتفظ بالجلسات الحضورية كخيار رئيسي لضمان العدالة الإجرائية. وعليه، يمكن أن تستفيد التجربة السعودية من توسيع خيارات التقاضي الهجين، وتطوير آليات أكثر وضوحًا لمراقبة النزاهة الرقمية والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تسريع تحليل القضايا.[1]

المطلب الثاني: إجراءات المحاكمة الإلكترونية:

الفرع الأول: إيداع صحيفة الدعوى وإعلان الخصوم بها:

من المعلوم أن الدعوى حق إجرائي يمنح صاحبه سلطة الالتجاء إلى القضاء للحماية القضائية لحقه أو مركزه القانوني الذي تعرض للاعتداء أو لخطر الاعتداء عليه؛ أي "إنها وسيلة قانونية حددها القانون للأشخاص لحماية حقوقهم[2]"؛ وقد أقر النظام السعودي استعمال الوسائل الإلكترونية لرفع الدعوى والإعلان بها بموجب قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (219-6-39) وتاريخ 1439/4/21هـ المبني على الأمر الملكي رقم (14388) وتاريخ 14/3/25هـ الذي تضمن الموافقة على استعمال الوسائل الإلكترونية

(1) للاستزادة في هذا الشأن يمكن الرجوع على سبيل المثال للدراسة المعنونة بـ "استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد وضمانات المحاكمة العادلة: دراسة مقارنة" للباحث محمد البسيوني عبد الله جاد، نُشرت في المجلة القانونية بجامعة الزقازيق، تناقش تأثير استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد على ضمانات المحاكمة العادلة، وتقارن بين تجارب دولية مختلفة في هذا السياق. محمد البسيوني عبد الله جاد، "استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بُعد وضمانات المحاكمة العادلة: دراسة مقارنة"، المجلة القانونية بجامعة الزقازيق. دراسة منشورة على الإنترنت. رابط: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_393969_f69ae0326b266dbf948857fe-22beb882.pdf) بالإضافة إلى ذلك، هناك رسالة دكتوراه بعنوان "دور الوسائل الإلكترونية في الإثبات أمام القضاء: دراسة مقارنة" للباحث أحمد عزت أنور فتح الباب، متاحة عبر بوابة Ain Shams Scholar، والتي تستعرض استخدام الوسائل الإلكترونية في الإثبات القضائي مع مقارنة بين تجارب دول مختلفة أحمد عزت أنور فتح الباب، "دور الوسائل الإلكترونية في الإثبات أمام القضاء: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، (http://www.eulc.edu.eg/eulc_v5/Libraries/Thesis/BrowseThesisPages.asp x?fn=PublicDrawThesis&BibID=12787284.

(2) د. نبيل إسماعيل عمر، الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية، (دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005م (، ص:26.

فـي التبليغـات القضائيـة الآتيـة:

أولاً- يُعـد الإبلاغ بالوسـائل الإلكترونيـة منتجـاً لآثـاره وتبليغـاً للشـخص المرسـل إليـه وفقـاً للتالـي:

إرسـال الرسـالة العاديـة ((SMS النصيـة إلـى الهاتـف المحمـول الموثـق لـدى الجهـة المختصـة

الإرسـال عبـر البريـد الإلكترونـي للشـخص الطبيعـي والمعنـوي، إذا كـان مجـال ً البريـد الإلكترونـي عائـدا للمبلـغ، أو كان مدونـا فـي عقـد بيـن طرفـي الدعوى، أو فـي الموقـع الإلكتروني الخـاص بـه، أو موثقـا لـدى جهـة حكوميـة

التبليغ عن طريق إحدى الحسابات المسجلة في أي من الأنظمة الآلية الحكومية.

ثانيـاً- يضـاف للبيانـات الواجـب توافرهـا فـي التبليـغ وفـي صحيفـة الدعـوى رقـم الهويـة أو السـجل التجـاري للمدعـي عليـه أو المنفـذ ضـده أو المبلـغ، ويكـون عـبء توفيـر ذلـك علـى المدعـي أو طالـب التنفيـذ أو طالـب التبليـغ بحسـب الحـال.

ثالثـاً- يكـون اسـتخدام الوسـائل الإلكترونيـة المـذكورة عـبر الأنظمـة الإلكترونيـة المعتمدة لـدى وزارة العـدل.

الفرع الثاني: الترافع وإبداء الدفوع:

أولاً- إلكترونيـة الترافـع الكتابـي: والـذي يتيـح للأطـراف تقديـم مذكراتهـم ودفاعهـم إلكترونيًـا دون الحاجـة إلـى الحضـور الفعلـي للمحاكـم. ومـن ثـم يسـهم هـذا النظـام فـي توفيـر الوقـت والجهـد، ويعـزز الشـفافية وسـرعة الفصـل فـي القضايـا. وتعتمـد هـذه الآليـة علـى منصـات إلكترونيـة مؤمنـة تتيـح رفـع المسـتندات ومراجعتهـا، ممـا يقلـل مـن الأخطـاء الإداريـة ويضمـن حفـظ الوثائـق. كمـا يدعـم الترافـع الكتابـي التواصـل بيـن الأطـراف والقضـاء بشـكل فعـال، ويوفـر قنـوات لتقديـم الأدلـة والدفـوع بشـكل سـلس. حيـث يمكـن أطـراف الدعـوى مـن: وتبـادل المذكـرات، وإيداعهـا، بالإضافـة إلـى توجيـه الأسـئلة والإجابـة عنهـا كتابيـاً مـن قبـل الأطـراف وإرفـاق مسـتنداتهم. ويسـتمر الطرفـان علـى ذلـك حتـى قفـل بـاب المرافعـة، ومـن ثـم إصـدار القاضـي حكمـه وتبليـغ محضـره لأطـراف الدعـوى وتبليـغ الحكـم لهـم.[1]

(1) عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين، المرافعة عن بعد، (الرياض: الجمعية العلمية القضائية السعودية، مركز قضاء للبحوث والدراسات، 1442هـ)، ص:3–4.

ثانياً- إلكترونية الترافع المرئي: يتيح للأطراف تقديم مرافعاتهم عبر منصات إلكترونية من خلال عقد جلسة مرئية بالصوت والصورة يحضرها الأطراف عبر وسائل الاتصال المعتمدة من الوزارة، ويتم فيها مناقشة الأطراف، واستكمال إجراءات التقاضي والنطق بالأحكام. ويسهم هذا النوع من التقاضي في تسريع الإجراءات القضائية، وتخفيف الأعباء اللوجستية، وتقليل التكاليف على الأطراف. كما يعزز من إمكانية الوصول إلى العدالة، خاصة في الحالات التي تتطلب مرونة جغرافية أو وقتية. تعتمد هذه الآلية على تقنيات متقدمة لضمان الأمن والخصوصية، مثل التشفير وحماية البيانات الشخصية. ومع ذلك، تبرز تحديات تتعلق بمدى إلمام الأطراف بالتكنولوجيا وتوافر البنية التحتية الرقمية، مما يستدعي تطوير مهارات قانونية وتقنية متوازية.[1]

ولابد لكي تطبق اجراءات إلكترونية التقاضي أن تتوفر المحكمة الإلكترونية والعديد من التجهيزات اللازمة لها والمستلزمات التابعة لها. [2]كما أن تطبيق حسن العدالة يقتضي التقاضي مراعاة عدد من الأمور التقنية والإدارية والتنظيمية على النحو التالي:

- ضرورة تحقق القاضي من هوية الطرفين وصفاتهم في الدعوى.
- التحقق من وصول الكتابة للقاضي ومنه للخصوم وكذا سائر الإجراءات مع أمن التزوير.
- إمكانية التوقيع من قبل الخصوم على محاضر القضية.
- إذن الجهة القضائية المختصة.
- أن تتم المرافعة طبقا للأحكام والقواعد والإجراءات المقررة نظاما.
- ضبط الإجراءات الفنية التي تمنع من الاختراق والتزوير وتمكن من المرافعة عن بعد على وجه الضبط والإتقان.

(1) "التقاضي الإلكتروني"، موقع سعوديبيديا، https://saudipedia.com/article/13803.

(2) المحكمة الإلكترونية من المصطلحات الحديثة وقد عرفها بعض الباحثين بأنها:" المحكمة التي تقوم بجميع الاعمال الموكلة اليها قانوناً باستخدام الحاسب الإلكتروني الذي يحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي والموصول بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت)، لاختصار الوقت والجهد وإصدار الحكم بأبسط وأسرع الطرق دون الحضور الشخصي للمحكمة ". وتتألف هذه المحكمة من عدد من العناصر هي: -1القضاة. -2الموظفين الحقوقيين -3الموظفين المختصين بالحاسوب والشبكات والإنترنت. انظر: رباب محمود عامر، "بحث: التقاضي في المحكمة الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، كلية التربية للبنات، (2019):406–412.

استيفاء الأطراف للحقوق المقررة لهم شرعا في أثناء سير القضية من إدلاء كل واحدد بحجته والعدل بينهم.[1]

ولتحقيق وتنظيم تلك الشروط وضعت المملكة العربية السعودية مجموعة من الأنظمة والأدلة الإرشادية التي تساعد في تحقيق ذلك بالإضافة إلى الدعم الفني من قبل المختصين في علوم الحاسب الآلي والأمن السيبراني. من أجل ذلك كله صدرت في المملكة العربية السعودية مجموعة من الأنظمة واللوائح والأدلة التي تنظم التعاملات الإلكترونية والتي تساعد في استيفاء الشروط التي ذكرها العلماء لضمان فاعلية التقاضي عن بعد ومن ذلك:

نظام التعاملات الإلكتروني السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/18 في 8/3/1428ه وقرار مجلس الوزراء المرقم 80 في 7/3/1428ه. كما صدرت اللائحة التنفيذية للنظام في ربيع الأول 1429 هـ وقد اشتملت على الكثير من الضوابط فيما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية والسجلات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والتصديق الرقمي

دليل (التقاضي الإلكتروني) الصادر عن وزارة العدل[2]. والدليل الإرشادي لاستخدام خدمة الجلسات القضائية الإلكترونية في استراتيجية ديوان المظالم 2020م .[3]

الفرع الثالث: جلسة النطق بالحكم:

بعد سماع المحكمة لأقوال المدعيين وفحص طلباتهم الجوهرية، ومذكرات الدفاع والدفوع التي تقدموا بها، والبيانات والأدلة المؤيدة لها، وسماعها لشهادة الشهود ومناقشة الخبراء، تقرر المحكمة قفل باب المرافعة لبدء في مرحلةً المداولة التي يعقبها النطق بالحكم؛ وذلك باستعمال القضاة تقنية (الفيديو كونفرانس) ؛ وهذا يتيح لهم عدم التقيد بزمان معين للمداولة، ثم إعداد مسودة الحكم التي تشتمل على منطوق الحكم وأسبابه وتوقيعهم القضاة الذي شاركوا في جلسات الدعوى؛ مستعينين في ذلك بوسائل التكنولوجيا الحديثة[4].

ومن ثم تأتي مرحلة النطق بالحكم في جلسة علنية عبر الوسائل الإلكترونية؛ من خلال تقنية الفيديو كونفرانس، بحضور الجمهور دون تمييز، فضلاً عن حضور الخصوم والمحامين، والكل يتابع سير القضية عبر الدوائر التليفزيونية؛ وكل ذلك يكون مماثلاً

(1) عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين، المرافعة عن بعد، ص:6.

(2) "انظر: موقع وزارة العدل"، https://www.moj.gov.sa/ar/pages/default.aspx.

(3) "انظر: موقع ديوان المظالم"، https://rserv1.bog.gov.sa/EServices/Pages/default.aspx

(4) المادة (26) من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم السعودي الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/3) وتاريخ 1435/1/22هـ.

لجلسات المحكمة التقليدية تحقيقاً لمبدأ العلنية

خلاصة الأمر وفي إطار ما سبق يمكننا القول إن نظام التقاضي الإلكتروني في السعودية خطوة متقدمة نحو تسريع الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة الرقمية، حيث يشمل الترافع الكتابي والمرئي، مما يقلل من الأعباء اللوجستية ويعزز الشفافية. ومع ذلك، يواجه النظام تحديات مثل مخاطر الأمان السيبراني، الفجوة الرقمية، واعتماده الكبير على البنية التحتية التقنية. بالمقارنة مع تجارب دولية مثل الإمارات التي تعتمد على تقنية البلوك تشين، وبريطانيا التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في فرز القضايا، وأمريكا التي تتيح تقديم أدلة إلكترونية متنوعة، ومن ثم فالنظام السعودي لا يزال بحاجة إلى تحسينات في مجالات مثل حماية البيانات وتعزيز التحقق من الهوية. ولضمان فاعلية أكبر، ينبغي العمل على تطوير تشريعات لحماية الخصوصية، وتبني تقنيات متقدمة كالتوقيع الإلكتروني الآمن، وتدريب المحامين والمتقاضين على التعامل مع المنصات الرقمية. كما يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تصنيف القضايا وتقديم استشارات قانونية مبكرة. وتعزيز إمكانية تقديم الأدلة الرقمية المتنوعة، وكل ذلك من شأنه زيادة كفاءة نظام التقاضي وجعله أكثر تكاملًا مع المعايير الدولية، مع الحفاظ على خصوصية الأطراف وضمان العدالة الناجزة

المبحث الثالث: المزايا والتحديات التي تواجه التقاضي الإلكتروني:

على الرغم مما يقدمه إلكترونية التقاضي من إيجابيات، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والتي قد تؤول إلى إشكالات تؤثر على كفاءته، وربما استمراره أو نجاحه ومن ذلك ما يلي

المطلب الأول: مزايا التقاضي الإلكتروني:

هناك عدد من المزايا والآثار الإيجابية التي يتميز بها إلكترونية التقاضي ومن تلك الخصائص اختصار الوقت والجهد فضلاً عن كفاءته ودقته، ويمكن بيان تلك الخصائص على النحو التالي:

أولاً- سرعة وسهولة إجراءات التقاضي: يمتاز إلكترونية التقاضي بالسرعة في إنجاز الإجراءات وزيادة كفاءة عمل المحاكم، بالإضافة إلى سهولة البحث والاستعلام عن المعلومات، نظرًا لاعتماده على تقنيات حديثة تتيح الاجتماعات عن بُعد بالصوت والصورة، ويتم تسجيل المعلومات والبيانات إلكترونيًا، مما يلغي الحاجة إلى الحضور الشخصي وما يصاحبه من أعمال تزيد من مدة الترافع، مثل حضور الخصوم وانتظارهم، وتقديم المذكرات وطباعتها، والتعديلات اللازمة عليها، ومراجعتها واعتمادها من القاضي.

هـذه الإجـراءات التقليديـة التـي تتطلـب وقتًـا طـويلًا تصبـح غيـر ضروريـة مـع التقاضـي الإلكترونـي، ممـا يجعلـه خيـارًا أكثـر كفـاءة وسـرعة. (1)

ثانيـاً- تصنيـف الدعـاوى وحفظهـا وتوفيـر الوقـت: إلكترونيـة التقاضـي إلـى اختفـاء الوثائـق الورقيـة، حيـث تتـم جميـع الإجـراءات والمـراسلات بيـن الأطـراف بشـكل إلكترونـي. تصبـح الرسـائل والمرافعـات الإلكترونيـة المرجـع الأساسـي للطرفيـن فـي حـال وقـوع نـزاع، ممـا يبـرز أهميـة أدلـة الإثبـات الإلكترونيـة. تُقدَّم المذكـرات إلكترونيًـا، وتصـدر الضبـوط والأحـكام بطريقة آليـة، ممـا يلغـي الحاجـة إلـى التعـاملات الورقيـة تمامًـا، هـذا التحـول لا يعـزز فقـط الكفـاءة بـل يوفـر الوقـت والجهـد بشـكل كبيـر (2).

ثالثـاً- سـهولة الوصـول للمعلومـات: توفـر حوسـبة التقاضـي السـرية التامـة فـي تـداول ملفـات الدعـوى القضائيـة والمحافظـة علـى المعلومـات والأسـرار التـي يخشـى أطـراف الدعـوى إفشـاءها علـى العامة،(3)هـذا بالإضافـة إلـى أن اسـتخدام الوسـائل التقنيـة فـي التقاضـي يجعـل مـن الصعـب الوصـول إلـى المعلومـات والبيانـات الخاصـة بـه مـن غيـر المعنييـن، بحيـث لا يمكـن للغيـر معرفـة فحـوى تلـك المعلومـات إلا المـر سـل أو ممـا كلـف بإرسـاله(4).

رابعـاً- تحقيـق مفهـوم العدالـة الناجـزة: وذلـك باسـتهداف حـل الكثيـر مـن الإشـكاليات الإداريـة؛ ومـن خلال الحاسـوب، وعـبر الإنترنـت يسـتطيع المتقاضـي أو محاميـه رفع الدعاوى أمـام مختلـف المحاكـم، ويمكنـه المسـتندات التـي تؤيـد دعـواه، ومـن خلال منصـات محـدودة تظهـر لـه الكثيـر مـن صيـغ الدعـاوى يختـار منهـا مـا يتصـل بقضيتـه، وكل ذلـك دون مغـادرة منزلـه، كمـا أن دفـع الرسـوم وتوثيـقً المسـتندات كلـه ذلـك يتـم بشـكل إلكترونـي، ويتـم إرسـال بريـدا إلكترونيـاً إلـى المتقاضـي أو وكيلـه يؤكـد قبـول أو رفـض المسـتندات(5).

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات التقاضي الإلكتروني:

علـى الرغـم مـن المزايـا التـي ذكـرت أعلاه تجـاه التقاضـي الإلكترونـي؛ لمـا يحققـه مـن

(1) خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام معلوماتي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020)، ص:19، 64.

(2) إبراهيم خالد ممدوح، إجراءات التقاضي عن بعد في المواد المدنية والجزائية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2019)، ص:17، 35، 49.

(3) عبد العزيز سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، ص:5.

(4) علي أنور دلف البياتي، وسائل التقدم العلمي في سرعة حسم التطبيقات القضائية، بيروت: دار السنهوري، 2016، ص27.

(5) الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، ص:34.

مبـدأ تسريع وتحقيق للعدالــة النــاجزة، إلا أن الواقـع لــه مقتضــياته ويفـرض تحدياتــه؛ فهنــاك مجموعــة مــن التحيـات المعوقات التقنيــة التــي تعيق عمليــة التقاضــي الإلكتروني يمكـن إجمالها فيمـا يأتـي:

إمكانيــة اختـراق أي برامـج تقنيـة: تعتمـد برمجـة البرامـج التقنيـة علـى جهـود المهندسـين التقنيين، الذيـن يطورونهـا ويزودونهـا بجـدران ناريـة لحمايتهـا مـن الاختـراق. ومـع ذلـك قـد تواجـه برامـج الحمايـة تحديـات تجعلهـا غيـر قـادرة علـى التصـدي لجميـع الاختراقـات، سـواء بسـبب ضعفهـا أو نتيجـة لكفـاءة المختـرق

ضعـف الإنترنـت ومشـكلات التقنيـة: ضعـف الإنترنـت أو انعدامـه يمثـل تحديًـا رئيسيًا أمـام بعـض أطـراف الدعـوى أثنـاء اسـتخدام التقاضـي الإلكترونـي. فقـد يواجـه الأطـراف صعوبـة فـي الاتصـال المرئـي بسـبب ضعـف الشـبكة أو عـدم القـدرة علـى رفـع الملفـات أثنـاء الترافـع الكتابـي، ممـا يؤثـر سـلبًا علـى قدرتهـم علـى المشـاركة الفعّالـة فـي القضيـة. هـذه المشـكلات قـد تـؤدي إلـى شـعور بعـدم التقبـل لـدى الأطـراف المتضـررة، خاصـة عندمـا تكـون لديهـم إمكانيـات ماديـة أو تقنيـة محـدودة مقارنـة بالطـرف الآخـر. يمكـن تجـاوز هـذه التحديـات مـن خلال توكيـل محاميـن يمتلكـون الخبـرة والقـدرة علـى التعامـل مـع التقنيـات الحديثـة، لكـن هـذا الخيـار ليـس متاحًـا دائمًـا بسـبب التكاليـف الماليـة التـي قـد تعيـق البعـض. ونتيجـة لذلـك، قـد يخسـر أحـد الأطـراف دعـواه رغـم قـوة حجتـه لعـدم تمكنـه مـن اسـتخدام منصـات الترافـع بكفـاءة. [1]

التفـاوت التكنولوجـي ومسـتوى الثقافـة: يوجـد أطـراف لا يمكنهـم الوصـول إلـى شـبكة الإنترنـت خاصـة فـي الأماكـن النائيـة ممـا يؤثـر علـى حـق المواجهـة والاسـتماع بيـن الاطـراف وبالتالـي علـى نزاهـة الأدلـة.[2] ناهيـك عـن الأميـة المعلوماتيـة بيـن الأفـراد.[3] وتعـد الفجـوة الرقميـة ظاهـرة فريـدة بيـن مـن لديهـم الإمكانيـات لاسـتخدام الحاسـب الآلـي ومـن هـم أقـل حظـا مـن هـذه الناحيـة خاصـة فـي الـدول الناميـة و لكـن فـي ظـل التكنولوجيـا المتطـورة التـي جعلـت العالـم قريـة صغيـرة وأذابـت الفـوارق بيـن الحـدود، ودخـول الإنترنـت فـي كل مـكان يمكـن تلافـي ذلـك العيـب[4].

(1) خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام معلوماتي، ص:19.

(2) رجائي عبد الرحمن عبد القادر، الإجراءات المتبعة في التحكيم عبر الوسائط الإلكترونية، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2018)، ص:36.

(3) هادي حسين عبد علي الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي، "مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، السنة، 8، العراق (2016):306.

(4) رجائي عبد الرحمن عبد القادر، الإجراءات المتبعة في التحكيم عبر الوسائط الإلكترونية، ص:36.

ضعف قدرة أحد الأطراف على الاتصال التام على الدعوى: بسبب انقطاع الإنترنت أو ضعف التغطية أو التيار الكهربائي عند أحد الأطراف سواء أن كان القاضي أو المحامي أو الكاتب، أو تعطل أحد أجهزة الغرفة الإلكترونية؛ سواء المايك أم الكاميرا أو الحاسوب

المطلب الثالث: مقترحات للتغلب على تحديات التقاضي الإلكتروني:

لمعالجة تلك التحديات ولضمان سلامة برامج القضاء الإلكترونية، يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- إجراء مراجعات دورية لتعزيز الحماية الأمنية للبرامج.
- التأكيد على الأطراف المتقاضية بصحة البيانات والمستندات المرفوعة.
- تطوير واعتماد برامج حماية قوية ومتطورة لضمان أمان النظام القضائي الإلكتروني.[1]

توفير الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة لإدارة الغرف الإلكترونية؛ من فنيين ومديري مواقع وكتبة، علاوة على القضاة والمحامين المؤهلين للنهوض بعملية التقاضي الإلكتروني.

تحديد الأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى قاعدة البيانات وتسجيل الدعاوى والاطلاع عليها؛ مثل: القضاة، موظفي المحكمة، المحامين، الخبراء، أطراف الدعوى.

توفير الحماية الجزائية من خلال تجريم كافة صور التعدي على بيانات الغرفة الإلكترونية للتقاضي ومعلوماتها وأموالها.

تأمين سرية المعلومات؛ وذلك من خلال التحقق من شخصية المرسل والمستقبل، وعدم إمكانية معرفة تفاصيل أية دعوى إلا من قبل أطرافها، وعلاوة على ذلك فلا بد من تأمين البيانات ضد محاولات التغيير أو المحو أو التعديل

(1) خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام معلوماتي، ص:19.

الخاتمة

وفي ضوء ما سبق يمكننا الإشارة لعدد من النتائج التي أمكن التوصل إليها وعدد من التوصيات التي ينبغي التأكيد عليها للوصول لتقاضي إلكتروني فعال وعدالة ناجزة:

أولاً- النتائج:

- تسريع الإجراءات القضائية: أثبت نظام إلكترونية التقاضي في المملكة العربية السعودية فعاليته في تقليل الوقت اللازم للفصل في القضايا، بدءً من تسجيل الدعوى وحتى النطق بالحكم. أسهم ذلك في تقليل التكدس القضائي وسرعة إنجاز القضايا.

- تعزيز الكفاءة التشغيلية: أتاح النظام تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية واستبدالها بسجلات إلكترونية، مما ساعد على تحسين إدارة الموارد، وخفض التكاليف التشغيلية، وزيادة إنتاجية المحاكم.

- تحقيق الشفافية والمساواة: وفرت إلكترونية التقاضي ضمانات واضحة للمتقاضين عبر إتاحة الاطلاع على المستندات والمذكرات إلكترونيًا، مما عزز مبدأي العلانية والمساواة بين الأطراف في الوصول إلى العدالة.

- تيسير الوصول إلى العدالة: أتاح النظام إمكانية التقاضي عن بُعد من خلال وسائل الاتصال المرئي والتطبيقات الذكية، ما وفر الوقت والجهد، وسهل الوصول إلى العدالة لجميع الفئات بما فيها السجناء وكبار السن وذوي الإعاقة.

- دعم البنية التقنية: تم تطوير البنية التحتية بشكل كبير لتتوافق مع متطلبات التقاضي الإلكتروني، حيث اعتمدت المحاكم السعودية على تقنيات الحوسبة السحابية والأنظمة المتقدمة لضمان استمرارية العمل وسلامة البيانات.

- ترسيخ ثقافة الصلح والتسوية: أسهمت منصات مثل "تراضي" في تقديم حلول ودية للنزاعات قبل اللجوء إلى المحاكم، مما قلل الضغط على المحاكم وساعد في إنهاء القضايا بسرعة.

- التغلب على التحديات التقليدية: نجح النظام الإلكتروني في معالجة الكثير من العقبات التي تواجه التقاضي التقليدي، مثل صعوبة تنقل الأطراف أو توفير الوثائق الورقية، مما أدى إلى تحسين تجربة المستخدمين بشكل كبير.

- ضمان أمن المعلومات: ركز النظام على استخدام تقنيات متقدمة لحماية البيانات

وضمان سرية الإجراءات، وهو أمر ضروري لنجاح التقاضي الإلكتروني، رغم وجود تحديات مستمرة تتعلق بمواكبة التطورات التقنية.

- تحقيق العدالة الناجزة: من خلال الرقمنة الكاملة، أصبح بالإمكان معالجة القضايا بسرعة، وتقليل الأخطاء الإدارية، وضمان تنفيذ الأحكام بفعالية، مما ساعد في تحقيق العدالة الناجزة بكفاءة وشفافية.
- مواجهة التحديات التقنية والثقافية: لا تزال هناك فجوات تتعلق بالثقافة الرقمية وضعف البنية التحتية في بعض المناطق، مما يحد من استفادة بعض الفئات من النظام.

ثانيًا: التوصيات:

هناك عدد من التوصيات التي ينبغي التأكيد عليها لضمان فعالية نظام إلكترونية التقاضي في تسريع التقاضي والعدالة الناجزة وتتمثل تلك التوصيات فيما يلي:

- التوسع في التدريب التقني: ضرورة توفير برامج تدريبية مكثفة للقضاة والمحامين والمستخدمين لتطوير مهاراتهم في استخدام منصات التقاضي الإلكتروني، وضمان قدرتهم على التعامل مع التقنيات الجديدة بكفاءة.
- تحسين البنية التحتية الرقمية: تعزيز الاستثمار في شبكات الإنترنت والبنية التحتية التقنية، خاصة في المناطق النائية، لضمان توفير تجربة متساوية لجميع المتقاضين.
- تعزيز الأمن السيبراني: تطوير نظم الحماية الإلكترونية واعتماد أحدث تقنيات التشفير لضمان حماية البيانات ومنع محاولات الاختراق.
- توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية: إضافة خدمات جديدة لتحسين تجربة المستخدمين وتقليل الحاجة للتواجد الفعلي في المحاكم، مع التركيز على تلبية احتياجات المتقاضين ذوي الإعاقة وكبار السن.
- تعزيز التوعية المجتمعية: وذلك من خلال إطلاق حملات تثقيفية تستهدف رفع وعي المواطنين والمقيمين بفوائد وآليات التقاضي الإلكتروني، خاصة في المجتمعات الريفية أو الأقل اتصالًا بالتكنولوجيا.
- التقييم المستمر للنظام: وذلك بالعمل على إجراء مراجعات دورية لتقييم الأداء والتعرف على التحديات الجديدة وتطوير حلول مبتكرة، بما يضمن استمرار كفاءة

النظـام وتحقيـق أهدافـه.

- يجـب تعزيـز الاعتـراف بالأدلـة الرقميـة: مثـل بيانـات التطبيقـات، وتوثيـق المحادثـات الصوتيـة كمسـتندات قانونيـة رسـمية، ممـا يضمـن موثوقيـة أكبـر فـي الإجـراءات القضائيـة الرقميـة. عـلاوة علـى ذلـك، يمكـن اعتمـاد أنظمـة الـذكاء الاصطناعـي لتحليـل القضايـا، وتقديـم توصيـات استرشـاديه للقضـاة، ممـا يعـزز مـن سـرعة ودقـة اتخـاذ القـرارات. ومـن الحلـول المبتكـرة الأخـرى تطويـر "مسـاعد قضائـي إلكترونـي" يسـتخدم الـذكاء الاصطناعـي للإجابـة عـن استفسـارات المتقاضيـن بشـكل دقيـق وفـوري.
- تعزيـز الأمـن السـيبراني: مـن الضـروري فـرض معاييـر تشـفير متقدمـة لحمايـة بيانـات المتقاضيـن، وتطويـر آليـات لمكافحـة التزويـر الإلكترونـي والتلاعـب بالأدلـة الرقميـة. إضافـةً إلـى ذلـك، يمكـن الاسـتفادة مـن العقـود الذكيـة (Smart Contracts) فـي القضايـا التجاريـة لضمـان تنفيـذ العقـود إلكترونيًـا دون الحاجـة إلـى تدخـل بشـري، ممـا يقلـل مـن النزاعـات القانونيـة ويسـهم فـي تسـريع تنفيـذ الأحـكام.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب العربية

إبراهيـم، خالـد ممـدوح. إجراءات التقاضي عـن بعد في المواد المدنيـة والجزائية. الإسكندريـة: دار الفكر الجامعي، 2019.

إبراهيم، خالد ممدوح. الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2008.

الأزهـري، محمـد بـن أحمـد بـن الأزهـري الهـروي، أبـو منصـور (ت 370هـ). تهذيـب اللغـة. تحقيـق: محمد عوض مرعـب. بيروت: دار إحيـاء التراث العـربي، ج9، 2001.

بكار، حاتـم. حمايـة حـق المتهـم في محاكمـة عادلة: دراسـة تحليلية تأصيلية مقارنـة. الإسكندرية: منشـأة المعارف، 1997.

بوضيـاف، عمـار. المحاكمـة العادلـة في النظام الجنـائي الإسلامي والمواثيق الدولية: دراسـة مقارنة. الجزائر: جسـور للـنشر والتوزيع، 2010.

البيـاتي، علي أنـور دلـف. وسـائل التقـدم العلمـي في سرعـة حسـم التطبيقـات القضائيـة. بيروت: دار السـنهوري، 2016.

الترسـاوي، محمـد عصـام. تـداول الدعـوى القضائيـة أمـام المحاكـم الإلكترونيـة. القاهـرة: دار النهضـة العربيـة، 2013.

الجرجـاني، علي بـن محمـد بـن علي الزيـن الشريـف (ت 816هـ). كتـاب التعريفـات. ضبطـه وصححـه جماعـة مـن العلمـاء بـإشراف النـاشر. بيروت: دار الكتـب العلميـة، ط1، 1983.

الـرازي، زيـن الديـن أبـو عبـد اللـه محمد بـن أبي بكر بن عبـد القـادر الحنفي (ت 666هـ). مختار الصحـاح. تحقيق:

يوسف الشيخ محمد. بيروت – صيدا: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، الطبعة الخامسة، 1999م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت 538هـ). أساس البلاغة. تحقيق: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية، ج2، 1998م.

ابن سيده، أبي الحسن على بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية. ج6، 2000.

الشرعة، حازم. إلكترونية التقاضي والمحاكم الإلكترونية. الأردن: دار الثقافة للنشر، 2010.

عبد القادر، رجائي عبد الرحمن. الإجراءات المتبعة في التحكيم عبر الوسائط الإلكترونية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2018.

الغانم، عبد العزيز سعد. المحكمة الإلكترونية: دراسة تأصيلية مقارنة. الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2017.

غسمون، رمضان. الحق في المحاكمة العادلة من خلال التشريع الوطني الجزائري والتشريع الدولي. الجزائر: الألمعية للنشر والتوزيع، 2010.

اللاحم، عبد الكريم. المطلع على دقائق زاد المستقنع: فقه القضاء والشهادات. الرياض: دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، 1432هـ.

لطفي، خالد حسن أحمد. إلكترونية التقاضي كنظام معلوماتي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020.

ثانيًا- الدوريات والأبحاث

السديس، أحمد بن محمد. "نظام المرافعات أمام ديوان المظالم: دراسة مقارنة". مجلة الدراسات القضائية، العدد 15، 2020.

عامر، رباب محمود. "التقاضي في المحكمة الإلكترونية". مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، 2019. https://doi.org/10.36327/0829-013-025-015

العكايلة، عبد الله ماجد. "أثر تقنية الاتصال عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة". منشور على عمون نيوز.

الكتبي، جواهر وآخرون. "إجراءات التقاضي عن بعد في ضوء قانون الإجراءات المدنية الإماراتي ولائحته التنظيمية (وفق آخر التعديلات بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 18 لسنة 2018 وقرار مجلس الوزراء رقم 33 لسنة 2020م): دراسة مقارنة". مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد 20، عدد 3، 2023. https://doi.org/10.36394/jls.v20.i3.12

الكعبي، هادي حسين عبد علي، والقرعاوي، نصيف جاسم محمد. "مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته". مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، السنة 8، العدد 1، 2016. https://doi.org/10.36528/1150-008-001-006

محمد، أشرف جودة. "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر". مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، 2020.

ثالثًا- رسائل الماجستير والدكتوراه

آل خنين، عبد الله بن محمد بن سعد. المرافعة عن بعد. الجمعية العلمية القضائية السعودية، 1442هـ.

رابعًا- المواقع الإلكترونية

"رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030". متـاح على: https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/an-ambitious-nation. تاريـخ الاطلاع: [تاريـخ الاطلاع].

"ديوان المظالم". متاح على: https://www.bog.gov.sa. تاريخ الاطلاع: [5 يناير 2025].

صحيفة عكاظ". متاح على: https://www.okaz.com.sa. تاريخ الاطلاع: [9 يناير 2025].

"المجلس الأعلى للقضاء". متاح على: https://www.scj.gov.sa. تاريخ الاطلاع: [ت7 يناير 2025].

"منصـة تـراضي السـعودية تصـدر أكثر مـن 6 آلاف وثيقـة صلـح تجاريـة". العربيـة. متـاح على: https://www.alarabiya.net. تاريـخ الاطلاع: [11 يناير 2025].

منصة سعوديبيديا". متاح على: https://saudipedia.com/article/13803. تاريخ الاطلاع: [9 يناير 2025].

وزارة العدل السعودية". متاح على: https://www.moj.gov.sa. تاريخ الاطلاع: [3 يناير 2025].

خامسًا- المراجع الأجنبية

Miseen oeuvre de la communication par voie électronique entre les avocats et les chambers civils de la cour d'appel de Lyon. Protocole, 9/1/2012, p. 5.

"Route Educational & Social Science Journal", Volume 5(13), December 2018.

Royal Decree No. M/43 dated 26/05/1443H.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

ʾawwalā- al-kutubu al‘arabiyyatu

ʾibrāhīmu khālid mamdūḥin ʾijarāʾāʾut al-taqāḍī ‘an bu‘din fī almawāddi almadaniyyati wa-l-jizāʾiyyati alʾiskandariyya dāru alfikri aljāmi‘iyyi 2019.

ʾibrāhīmu khālid mamdūḥin al-da‘wā al-ʾiliktirūniyyatu waʾijrāʾuāthā ʾamāma almaḥākimi alqāhiratu dāru alfikri aljāmi‘iyyi 2008.

alʾazhariyyu muḥammadu bnu ʾaḥmada bni alʾazhariyyi alharawiyyu ʾabū manṣūrin (ت 370هـ). tahdhību al-lughati taḥqīqu muḥammadi ‘awaḍi mar‘abi bayrūtu dāru ʾiḥyāʾi al-turāthi al‘arabiyyi j 2001.

bakkāra ḥātimin ḥimāyatu ḥaqqi almuttahami fī muḥākamatin ‘ādilatin dirāsatun taḥlīliyyatun taʾaṣīliyyatun muqārinatun alʾiskandariyya mansha’ati alma‘ārifi 1997.

bū’aḍyāfa ‘ammārin almuḥākamatu al‘ādilatu fī al-niẓāmi al-jjinā’iyyi alʾislāmiyyi wa-l-mawāthīqi al-dawliyyatu dirāsatun muqārinatun aljazā’iru jusūrun lil-nashri wa-l-tawzī‘i 2010.

albayātiyyu ‘aliyyun ʾanwari dulafin wasāʾilu al-taqaddumi al‘ilmiyyi fī sur‘ati ḥasmi al-taṭbīqāti alqaḍāʾiyyati bayrūtu dāru al-sanhūriyyi 2016.

al-tarasāwiyyu muḥammadu ‘iṣāmin tadāwulu al-da‘wā al-qaḍāʾiyyati ʾamāma almaḥākimi alʾilikitrūniyyati alqāhiratu dāru al-nahḍati al‘arabiyyati 2013.

aljurjāniyyu ‘aliyyu bnu muḥammadi bni ‘aliyyin al-zaynu al-sharīfu (ت 816هـ). kitābu al-ta‘rīfāti ḍabaṭahu waṣaḥḥaḥahu jamā‘atun min al‘ulamā’i bi’ishrāfi al-nāshiri bayrūtu dāru alkutubi al‘ilmiyyati ṭ 1983.

al-rāzīy zaynu al-dīni ’abū ‘abdi Allāhi muḥammadu bnu ’abī bakri bni ‘abdi alqādiri alḥanafiyyu (ت 666هـ). mukhtāru al-ṣiḥāḥi taḥqīqu yūsufu al-shaykhu muḥammadin bayrūtu – ṣaydā almaktabatu al‘aṣriyyatu - al-dāri alnumwadhjiyyati al-ṭab‘atu alkhāmisatu 1999مَ.

al-zamakhshariyyu ’abū alqāsimi jāru Allāhi maḥmūdu bnu ‘umara bni ’aḥmada (ت 538هـ). ’asāsu albalāghati taḥqīqu muḥammadu bāsilin ‘uyūnu al-sūdi bayrūtu dāru alkutubi al‘ilmiyyati j 1998مْ.

abnu sīdah ’abī alḥasani ‘aliāi bni ’ismā‘īla almuḥkamu wa-l-muḥīṭi al’a‘ẓami taḥqīqu ‘abdi alḥamīdi hindāwiyyun bayrūtu dāru alkutubi al‘ilmiyyati j 2000.

al-shir‘atu ḥāzimun ’ilkittarūnya al-taqāḍī wa-l-maḥākimu al-’iliktirūniyyatu al’urdunnu dāru al-thaqāfati lil-nashri 2010.

‘abdu alqādiri rajā’ī ‘abdu al-Raḥmāni al’ijrā’ātu al-muttaba‘atu fī al-taḥkīmi ‘abra alwasā’iṭi al’ilktrūniyyati al’iskandariyya dāru aljāmi‘ati aljadīdati 2018.

alghānimu ‘abdi al‘azīzi sa‘din almaḥkamatu al-’iliktirūniyyatu dirāsatun ta’aṣīliyyatun muqārinatun al-rīāḍu dāru jāmi‘ati nāyifin lil-nashri 2017.

ghasamūna ramaḍāna alḥaqqu fī almuḥākamati al‘ādilati min khilāli al-tashrī‘i alwaṭaniyyi al-jazā’iriyyi wa-l-tashrī‘i al-dawliyyi aljazā’iru al’alma‘iyyatu lil-nashri wa-l-tawzī‘i 2010.

al-lāḥimu ‘abdu al-karīmi al-muṭṭali‘u ‘alā daqā’iqi zādi al-mustaqni‘i fiqhi al-qaḍā’i wa-l-shahādāti al-rīāḍu dāru kunūzi ’ashbīlayā lil-nashri wa-l-tawzī‘i 1432هـ.

luṭfī khālidu ḥasin ’aḥmadu ’ilkittarūnya al-taqāḍī kaniẓāmin ma‘alwimmāty al’iskandariyya dāru alfikri aljāmi‘iyyi 2020.

thānīā- al-dawwaryātu wa-l-’ābḥāthu

al-sadīsu ’aḥmadu bnu muḥammadin " niẓāmu almurāfa‘āti ’amāma dīūāni almaẓālimi dirāsatun muqārinatun . mijallatu al-dirāsāti alqaḍā’iyyati al‘adadu 15، 2020.

‘āmirun rabābu mḥmwd " al-taqāḍī fī almaḥkamati al’ilktrūniyyati . mijallatu kulliyyati al-tarbiyati lil-banāti lil-‘ulūmi al’insāniyyati al‘adadu 25، 2019. https://doi.org/10.36327/0829-013-025-015

al‘ukāyala ‘abdu Allāh mājidin " ’atharu tiqniyyati al-ittiṣāli ‘an bu‘din ‘alā ḍamānāti almuḥākamati al‘ādilati . manshūrun ‘alā ‘mwn nyūz

al-ktby jawāhiru wa’ākharūna " ’ijarā’ā’ut al-taqāḍī ‘an bu‘din fī ḍaw’i qānūni al’ijrā’āti almadaniyyati al’imāarittī walā’iḥatihi al-tanẓīmiyyati (وَفْـقَ ākhiri al-ta‘dīlāti bi-l-marsūmi biqānūnin atḥiāadyi raqmi 18 lsna 2018 waqarāri majlisi alwuzarā’i ruqmi 33 lsna 2020م):

dirāsatun muqāranatun . mijallatu jāmiʻati al-shāriqati lil-ʻulūmi alquanwinnayi mujalladin 20، ʻadadu 3، 2023. https://doi.org/10.36394/jls.v20.i3.12

alkaʻbiyyu hādī ḥusayn ʻabdi ʻaliyyin wa-l-qarʻāwiyyu naṣīf jāsim muḥammadin " mafhūmu al-taqāḍī ʻan buʻdin wamustalzamātihi . mijallatu almuḥaqqiqi alḥuliyyi lil-ʻulūmi alqānūniyyati wa-l-sīāsiyyati al-sna 8، alʻadadu 1، 2016. https://doi.org/10.36528/1150-008-001-006

muḥammadun ʾashrafu jawdatan " almaḥākimu al-ʾiliktirūniyyatu fī ḍawʾi alwāqiʻi alʾijrāʾiyyi almuʻāṣiri . mijallatu al-sharīʻati wa-l-qānūni alʻadadu 35، 2020.

thālithā- rasāʾilu al-māʾujsityr wa-l-dukatwiriāha

ālu khunaynin ʻabdi Allāhi bni muḥammadi bni saʻdin al-murāfaʻatu ʻan buʻdin aljamʻiyyatu alʻilmiyyatu al-qaḍāʾiyyatu al-suʻūdiyyatu 1442هـ.

rābiʻā- almawāqiʻu al-ʾiliktirūniyyatu

" ruʾuyatu almamlakati alʻarabiyyati al-suʻūdiyyati 2030" . mutāḥun ʻalā https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/an-ambitious-nation. tārīkhu aliāṭṭilāʻi [نَّارِيخُ aliāṭṭilāʻi

" dīūānu almaẓālimi . mutāḥun ʻalā https://www.bog.gov.sa. tārīkhu aliāṭṭilāʻi [5 ynāyr 2025].

ṣaḥīfatu ʻukāẓin . mutāḥun ʻalā https://www.okaz.com.sa. tārīkhu aliāṭṭilāʻi [9 ynāyr 2025].

" almajlisu alʾaʻlā lil-qaḍāʾi . mutāḥun ʻalā https://www.scj.gov.sa. tārīkhu aliāṭṭilāʻi [7ت ynāyr 2025].

" munisṣatu turāḍī al-suʻūdiyyati tuṣaddiru ʾakthara min 6 ālāfi wathīqati ṣulḥin tijāriyyatin . alʻarabiyyatu mutāḥun ʻalā https://www.alarabiya.net. tārīkhu aliāṭṭilāʻi [11 ynāyr 2025].

minaṣṣatin sʻwdybīdīā . mutāḥu ʻalā https://saudipedia.com/article/13803. tārīkhu aliāṭṭilāʻi [9 ynāyr 2025].

wizāratu alʻadli al-suʻūdiyyati . mutāḥun ʻalā https://www.moj.gov.sa. tārīkhu aliāṭṭilāʻi [3 ynāyr 2025].

E-litigation and Expedited Justice in the Saudi Judicial System: Advantages and Challenges

Mohammed AL-Tayeb Abdullah[1]

Abstract:

This research explores the evolution of the judicial system in Saudi Arabia within the framework of Vision 2030, emphasizing the role of electronic litigation in accelerating and achieving justice. The digital system integrates technology across all litigation stages, from filing lawsuits to issuing verdicts, enhancing court efficiency and litigant experience. It highlights reduced trial duration, lower costs, and increased transparency and fairness. The system enables remote litigation, facilitating access to justice for diverse groups, including prisoners and people with disabilities, through advanced platforms like "Najiz" and "Taradhi." Despite its benefits, electronic litigation faces technical and cultural challenges, such as underdeveloped infrastructure in certain areas and low digital literacy among users. Ensuring data protection and information confidentiality is essential for system sustainability and effectiveness. The study concludes with recommendations: enhancing technical training, improving infrastructure, developing cybersecurity systems, expanding e-services, increasing public awareness, and regularly evaluating the system to overcome challenges and boost efficiency. The research underscores electronic litigation as a key tool for expedited justice and calls for its continuous development to ensure a sustainable digital judicial system in the Kingdom.

Keywords: Electronic litigation, Saudi legal system, expedited justice, litigation procedures.

(1) College of sharia and Law - Majmaah University (AL Majmaah Governorate - K.S.A) mo26102006@gmail.com